بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الآخر قال
البصريون لا يجوز تأكيد النكرة واستثنى من حكمهم النكرة المحكوم بها فانه وقع
تأكيد في الحديث حيث جاء نكاحها باطل باطل باطل واجاز الكوفيون
تأكيد منكر معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل ولفظ
لا بالنفس والعين والظاهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تأكيد هذا
المنكر كالمعرف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير
العائد الى الموصول ويعد ذلك العائد الى الموصوف ويقل ذلك العائد
الى المبتداء ومنهم من منع حذف المؤكد لانه بناء في عرض التأكيد المنوط على
التكرير والتطويل ومنهم من منع تأكيد المعطوف عليه لان المعطوف يفيد عليه
الاعتناء بشانه والقصد اليه فيستغنى به عن التأكيد وفيه ان العطف
وان دل على الاعتناء بالمعطوف عليه لكن لا يدل على ان المذكور هو ما قصد
الى ما ذكر اولا لانه لا يجوز ولا تخصيص فيه البدل في اللغة اسم بمعنى الخلف عن
الشيء والمناسبة ظاهرة تابع مقصود بما نسب ما مصدرية ولا يلزم بقاء
ضمير نسب بلا مرجع لانه لا ضمير فيه ومرجوعه الى متبوعه فالحاصل تابع مقصود
نسبة النسبة الى متبوعه لا نظر في النسبة الى متبوعه دونه اي دون متبوعه
فلم يذكر متبوعه لا نظر في النسبة اليه لانه توطئة ظرف النسبة اليه فمن جعل
ما موصولة احتاج الى تقدير مضاف اي مقصود بنسبة ما نسبت الى متبوعه
ولا يخفى انه يخرج عنه البدل عن المنسوب نحو جاءني اخوك زيد لانه ليس مقصودا
بالنسبة الى متبوعه بل مقصودا بنسبة متبوعه الى شيء فالصواب تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل في تعريف البدل الصفة اي وهذا في ايها هذا
في ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل لانه المقصود بالنداء فهو تابع
مقصود بما نسب الى متبوعه دونه قال المصنف خرج بقوله دونه العطف بالحرف
واورد عليه الرضي المعطوف عليه ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف بل

فالمعطوف

فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل
فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا وفيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام قسم يقصد
الى المبدل منه عمدا ثم ترى انه مما سبق به لسانك ويسمى بدل البداء وكثيرا ما
تستعمله البلغاء وانما يتحاشون عن غيره وقسم يقصد الى المبدل منه لسبق لسانك
ثم يتدارك بالبدل وقسم يتدارك به سبق لسانك والقسمان الاولان يشاركان
العطف ببل في كون متبوعه معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب فبهذا
التوجيه يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو اربعة
هو بدل الكل قيل بل هو كل المبدل منه وكذا بدل البعض وبدل الاشتمال
بدل البعض عن الاشتمال والاصح البدل المباين لاشتمال المبدل منه على البدل
بدل الغلط وجاز فيه الفلت وقيل الثاني مخصوص بما في الحساب والاضافة
فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخيرين بمعنى اللام وفي
الاولين بمعنى من قيل في صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة في المعطوف
والمعطوف عليه نظر اقول لما ذكر معنى اللفظ في حال الاضافة والا فالتركيب
الاضافي هنا اسم القسم من البدل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار انما
الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام
وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء
الاسم لانساق الذهن اليه بقي انه هل يجوز حذف جزء الاسم اولا فيه تردد
فيما بين المصنفين لا اصل له في الكلام العربي والاظهر هو الثاني ولا
يخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه لادنى ملابسة فالاولى ان يجعل الاضافة
في الاسامي الاربعة الى المبدل منه وذلك في بدل الكل وبدل الغلط ظاهر
وفي بدل البعض يمكن توجيهه بان المبدل منه يدل على كل بعض اجمالا فالبدل
من بعض من مجمل فيه مفصل فهذا بدل من بعض المبدل منه وفي بعض الاشتمال
بان الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل على البدل اجمالا وبهذه الملابسة

Copyright © King Saud University